دولة لبنان الوطن والمواطن لا لبنان الدويلات الطائفية. ان أهم أسباب سقوط صيغة ١٩٤٣ انها لم تعر البعد الوطني حقه في توجيه حياة البلاد العامة، فصحونا لنجد أنفسنا وقد نشأنا على تربية الطائفة والطائفية فكان ما كان. وبدلا من استخراج العبرة مما حدث، فان الجبهة، في طروحاتها، تسول العلة الى طموح وتجعل مما كنا نخجل بالجهر به، من حديث الطائفة والطائفية، منارة نسترشد بها لاقامة الوطن من الوقوع في كوارث التعدد والانقسام.

ونضيف الى هذا كله، ما أشار اليه **ريمون اده** في رده على الوثيقة، بأنه يتحدى أن يكون باسم جبهة أن تقدم الخرائط الممكن تخطيطها للدويلات المقترحة.

ان تجاهل «**التاريخ**» أمر صعب وان كان ممكنا، غير أن تجاهل «**الجغرافيا**»، وخصوصا فوق أرض صغيرة بمساحة الوطن اللبناني، هو أمر مستحيل. والأرض ومن عليها أمامنا يشهدون على ذلك.

«**البند الرابع: سلام الشرق الأوسط بسلام لبنان وسلام لبنان بسلام المسيحية**».

من المكابرة ان ندعي بأن الأزمة في لبنان لم تتخذ، في أحد أشكالها، ولمرحلة من مراحلها، شكل **الاقتتال الطائفي**. ولكنه من السطحية والخداع رد الأزمة لأسباب دينية، ما من خلاف بين الاسلام والنصرانية. والاسلام، باعتباره آخر الديانات الثلاث، اعترف بما سبقه من ديانات وأقر برسالاتها وعبر عن تقديره واحترامه لكل أصحاب هذه الرسالات. اذا كان ثمة من خلافات دينية فهي بين النصرانية واليهودية، اذ أصرت اليهودية على عدم الاعتراف بالسيد المسيح ولا تزال تنتظر قيامته.

أسباب الأزمة في لبنان، تعود لأمور الدنيا لا لأمور الدين. أمور تتعلق بالموقف من المتغيرات التي طرأت وتطرأ على حياة الأوطان والمواطنين. أمور تتعلق **بهوية الوطن السياسية وهوية المواطن الفكرية**، و«**بالموقف**» **من وضع المواطن داخل مجتمعه، ثم بعلاقة الوطن بما حوله من دوائر مباشرة وغير مباشرة**.

ولعل من أهم ما طرأ على حياة المنطقة العربية كلها من متغيرات، في الثلاثين سنة الماضية **هو قيام الكيان الصهيوني** وسط هذه المنطقة. ومن يطالع تاريخنا الحديث في هذه المنطقة يكاد لا يجد فصلا واحدا من هذا **التاريخ** غير مرتبط بهذه الحقيقة. فمنذ قيام «اسرائيل»، لم ينج قطر عربي واحد من أثر هذا القيام الذي عكس نفسه على الحياة الوطنية لكل دول العرب، كما عكس نفسه على الحياة القومية داخل الوطن الأكبر. ولا يزال هذا «**الوجود**» الصهيوني يشكل أهم الحوافز للتغييرات العربية. ومصيبة لبنان بالذات، ان الذين أقاموا على حكمه، منذ العام ١٩٤٣، لم يقدروا حق التقدير، خطورة قيام هذا الكيان الصهيوني على حدود لبنان، فاستمروا في سياستهم وكأن شيئا لم يحدث على الاطلاق. وهي السياسة التي اشتهرت بسياسة «**اللاسياسة**» **وموقف** «**اللاموقف**».

كان على حكام لبنان والمسؤولين عن سياسته، وبغض النظر عن انتماءاتهم أو خلفياتهم الايديولوجية أو عواطفهم القومية، أن يبادروا الى تحديد سياسة جديدة تكون قادرة على مجابهة التحدي الجديد وما يمكن أن يترتب عنه. انهم، لو فعلوا ذلك، ولو على